ورقة تأطيرية

حول تنظيم ورشة عمل بشأن المراقبة البعدية لتطبيق القوانين

مجلس المستشارين

12 فبراير 2020

المراقبة البعدية لتطبيق القوانين

من بين الوظائف التي يضطلع بها البرلمان التصويت على القوانين ومراقبة تطبيقها وتقييم تحقيق الأهداف المرجوة من سنها. وإذا كنا ندرك أن عملية التنفيذ معقدة وغير تلقائية، فلأنها تتطلب توفير الآليات اللازمة لضمان تعبئة الموارد البشرية والمالية ودعم مختلف الأطراف الفاعلة المعنية. ويمكن أن تكون هناك عدة عوامل مؤثرة في أداء البرلمان، من ذلك مثلا: التحولات الاجتماعية، تحويل الموارد، عدم الالتزام بالأهداف، عدم تعاون الشركاء وحصول تغيرات على مستوى الإطار القانوني للسياسات التي يكون محورها الإنسان وقضاياه.

ويُطلق على عملية تقييم البرلمان للقوانين اسم "المراقبة البعدية لتطبيق القوانين".

ووفقا للجنة القوانين بالمملكة المتحدة، توجد أربعة أسباب رئيسية تستدعي إيلاء اهتمام منهجي أكثر لاعتماد المراقبة البعدية لتطبيق القوانين أو التقييم اللاحق لها، ويتعلق الأمر بِ: (1) التحقق من أنَّ القوانين تحقق الأثر المرغوب فيها على المجتمع؛ (2) المساهمة في تجويد القوانين المعمول بها؛ (3) التركيز على تطبيق وتحقيق الأهداف السّياسية؛ (4) وتحديد الممارسات السليمة وتعميمها حتى يتسنى استخلاص الدروس والعبر المستفادة منها والتي كشف عنها العمل الرّقابي سلبا أو إيجابا.

وعلاوة على ذلك، تُشكّل مراقبة تطبيق القوانين آلية هامة يمكن من خلالها تحديد الآثار السّلبية المحتملة للقوانين الجديدة على الحقوق الأساسية والحيلولة دون وقوعها[1].

وتستقطب المراقبة البعدية لتطبيق القوانين اهتماما متزايدا على الصعيد العالمي، ذلك أن عدة برلمانات أصبحت تنص في الآونة الأخيرة على هذه العملية في أنظمتها الداخلية. ففي المغرب على سبيل المثال، نجد النظام الداخلي لمجلس المستشارين[1]، في المادة 59 منه تحديدا تتطرق إلى دور البرلمان في المراقبة البعدية لتطبيق القوانين. وتنص المادة المذكورة على ما يلي: "يمكن عند الاقتضاء، ان تنبثق عن اللجن الدائمة للمجلس، من بين أعضائها، لجانا فرعية، يعهد إليها بتعميق دراسة نصوص قانونية محالة عليها، أو إعداد مقترحات أو صياغة تعديلات تتعلق بالنصوص القانونية المعروضة عليها، أو القيام بمهام استطلاع حول مواضيع محددة تتعلق بظروف تطبيق نص تشريعي معين أو مواضيع تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني أو بنشاط من أنشطة الحكومة أو الإدارات أو المؤسسات والمقاولات العمومية".

وبموجب هذا النظام الداخلي أيضا، يعزى دور المراقبة البعدية لتطبيق القوانين إلى جميع اللجان الدائمة في مجلس المستشارين، كما يقوم المستشارون البرلمانيون بمناقشة تقارير المؤسسات الدستورية مع الحكومة في الجلسات العامة

---

[1] المصدر: النظام الداخلي لمجلس المستشارين الذي تم نشره في يوليو 2014

(مثل تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الوطني لحقوق الانسان)، والقضايا المتعلقة بالسياسة العامة في الجلسات الشهرية مع رئيس الحكومة، وكذا تقييم السياسات العمومية في الجلسات السنوية.

لكن بالرغم من هذا الدور المنوط بالبرلمان، لا تزال مشكلة تطبيق العديد من القوانين قائمة، حيث أن دخولها حيز التنفيذ يتطلّب نشر وتطبيق المراسيم التطبيقية المتعلقة بها.

ولقد عمدت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية إلى الإسهام في تطوير العديد من الآليات الرامية إلى تجويد أداء آليات المراقبة البعدية لتطبيق القوانين، وتعاونت مع عدد كبير من البرلمانات في جميع أنحاء العالم لتبني مثل هذه الممارسات واعتماد هذه الآليات في إطار مهمة الرقابة والتشريع المنوطة بها.

وفي هذا الصدد، شارك البرلمان المغربي في عدد كبير من المؤتمرات التي نظّمتها مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وكان آخرها مؤتمر المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين ومتابعة تطبيق التشريعات المتعلقة بالعنف القائم على النوع في المنطقة العربية، وكذلك المؤتمر الأكاديمي حول المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين بلندن.

أهداف ورشة العمل

تتوخى ورشة العمل تحقيق الأهداف التالية:

- مناقشة المراقبة البعدية لتطبيق القوانين وآلياتها كبعد جوهري للدور الرقابي المنوط بالبرلمان، وذلك ضمن أطر قانونية مختلفة؛
- الوقوف على الأدوات التي تسمح بتقييم تحقيق الأهداف المتوخاة من القوانين، ومعرفة إلى أي حد يتم تحقيقها والأسباب التي تحول دون بلوغها؛
- تحليل الدروس والعبر المستفادة من عملية التقييم المسبق (التشخيص، الآجال المحددة لإصدار المراسيم التطبيقية، دراسات الأثر الواجب إرفاقها بمشاريع النصوص القانونية، التحليل بمراعاة النوع الاجتماعي) من أجل الإعداد الفعلي لعملية تعديل أو نسخ القوانين (دورة القانون)؛
- الخروج بتوصيات وتحديد الخطوات بشأن رسم أفضل طريق لتعزيز دور البرلمانات في المراقبة البعدية لتطبيق القوانين.

النتيجة المتوخاة من ورشة العمل

- في نهاية اليوم الدراسي، يتوخى بلوغ البرلمانيين إلى اتفاق حول النقاط الرئيسية لوضع إطار خاص بمجلس المستشارين حول عملية المراقبة البعدية لتطبيق القوانين.

المشاركون

- أعضاء مجلس المستشارين؛
- أطر مجلس المستشارين، بما في ذلك مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بمجلس المستشارين؛
- خبراء أجانب ومحليون.

ورشة عمل حول المراقبة البعدية لتطبيق القوانين

مجلس المستشارين

12 فبراير 2020

مشروع البرنامج

9:30- 9:00	استقبال وتسجيل المشاركين
الجلسة الافتتاحية: 10:00- 9:30	**كلمات افتتاحية** – كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين – كلمة السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان، – كلمة الأمانة العامة للحكومة – كلمة ممثلة مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بالمغرب
الجلسة الأولى: 11:45-10:00	**الدور الرقابي للبرلمانات في المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين: الممارسات الفضلى** رئيس(ة) الجلسة: ... – عرض الدراسة المقارنة حول المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين في عدد من البرلمانات، دراسة من إعداد مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، السيد فرانكلين دو فريز، كبير مستشاري الحكامة بمؤسسة وستمنستر للديمقراطية – تقديم تجربة البرلمان البريطاني (للتأكيد) – تقديم تجربة البرلمان الأندونيسي(للتأكيد) – مناقشة عامة
12:00 11:45	**استراحة شاي**
الجلسة الثانية: 13:45-12:00	**آليات لإجراء المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين** رئيس(ة) الجلسة: ... – عرض دليل المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين، من إعداد مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، السيد فرانكلين دو فريز، كبير مستشاري الحكامة بمؤسسة وستمنستر للديمقراطية – الآليات المعتمدة في بعض البرلمانات (بريطانيا وأندونيسا) – دراسة أثر التشريعات و المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين بالمغرب (ممثل عن الأمانة العامة للحكومة) – مناقشة عامة

الجلسة الختامية 14:15-13:45	توصيات و خلاصات لتعزيز دور مجلس المستشارين في المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين وأهمية صياغة الإطار المرجعي للمراقبة البعدية لتنفيذ القوانين لفائدة مجلس المستشارين

استراحة الغداء